

وَمَا يُقَالُ أَنْ لَمْ يَرَوْهُ مِنْهُ لَمْ يَسْتَنْ عَلَيْهِ  
عَلَيْهِ تَقْدِيرٌ بِرَحْمَةِ وَنَفْسِهِ لِأَيْفِ الْمَلَايِمَةِ الْقَامِ  
مِنْهُ لَوْلَا أَنَّ أَحَدًا وَنَاثِقًا عَلَى تَقْدِيرِ الْمَنِّ  
لَا نِاسْتَنْ مِنْهُ تَمَازُونَ وَنَمَتْ وَأَزَلَّ  
دُونَ الْمَنِّ عَلَيْهِ مِنْهُ لَوْلَا أَنَّ أَحَدًا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
لَكَ الْمَهْدُ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى مَخَاطِبًا تَنْبِيْهَا عَلَى الْقُرْبِ وَلَا نَ  
الْبَاقِ كَحَالِ الْخَامِدِ أَنْ يَلْحَظَ الْمُجُودُ أَوْ لِحَاضِرِ أَوْ مَشَاهِدِ  
تَرْجِيْهِهِ وَاسْتِنَانِ مِنْهُ وَجِهَ تَقْدِيرِ قَوْلِهِ لَكَ عَلَى الْحَدِّ  
وَأَنْ كَانَ الْمَقَامُ لَكُنْهُ مَقَامَ الْمَهْدِ يُعْتَضِدُ تَقْدِيرِهِ وَيَصِحُّ أَنْ  
يَكُونَ التَّقْدِيرُ لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّشْرِفِ وَأَنْ يَكُونَ لِتَأْكِيدِ الْإِخْتِصَاصِ  
الْمُسْتَفَادِ مِنْ كَلِمَةِ الْإِلَامِ إِذْ تَقْدِيرُ الْخَبَرِ أَيْضًا يُفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ  
وَالْمَهْدُ مِنْ مَنِّ عَلَيْهِ وَمَا نَفَى لِتَرْكِ الْمَهْدِ مِنْهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى لِأَنْتَ  
وَفِي هَذَا التَّأْتِيَةِ الْإِسْتِغْنَاءُ بِإِنْ اسْتِغْنَاءُ الْإِسْتِغْنَاءِ فَانِ الْمَصْدَرُ يُشْتَقُّ مِنَ  
صَدَقْتَ نَكْمًا بِالْمَنْ وَالْأَدْيِ مَدْفُوعٌ بِأَنْ الْمَهْدِ عَنْهُ هُوَ مَهْدُ الْمُعْتَمَرِ  
لِإِسْتِنَانِ الْمَنِّ عَلَيْهِ وَأَيْضًا الْمَخَاطِبُ بِمَحْضُوصِ بَعْدِ اللَّهِ تَعَالَى

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قَلِيلًا مَتَّوْنَا  
عَلَى إِسْلَامِكَ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْكُمْ لِلْإِيمَانِ وَعَلَى تَنْبِيْهِكَ  
الصلوة والتحية سلك ههنا في التقدير الطريقة السابقة  
تعظيمًا لشأنه وإفادة للاختصاص مع بعض التكات السابقة  
هناك ولو اورد المصنف الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم  
كلية أن وأما للاشتباه فإذا جازم المصنف  
عليه فلا حاجة إلى التقدير ثم يحتاج إليه أن جعل  
على الكلية جازم المناسبات للقارئ على أن يسمي  
العلوم عليه ومطلقا فاقضوهه جازم جازم به  
في الشفا

وَمَا يُقَالُ أَنْ لَمْ يَرَوْهُ مِنْهُ لَمْ يَسْتَنْ عَلَيْهِ  
عَلَيْهِ تَقْدِيرٌ بِرَحْمَةِ وَنَفْسِهِ لِأَيْفِ الْمَلَايِمَةِ الْقَامِ  
مِنْهُ لَوْلَا أَنَّ أَحَدًا وَنَاثِقًا عَلَى تَقْدِيرِ الْمَنِّ  
لَا نِاسْتَنْ مِنْهُ تَمَازُونَ وَنَمَتْ وَأَزَلَّ  
دُونَ الْمَنِّ عَلَيْهِ مِنْهُ لَوْلَا أَنَّ أَحَدًا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
لَكَ الْمَهْدُ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى مَخَاطِبًا تَنْبِيْهَا عَلَى الْقُرْبِ وَلَا نَ  
الْبَاقِ كَحَالِ الْخَامِدِ أَنْ يَلْحَظَ الْمُجُودُ أَوْ لِحَاضِرِ أَوْ مَشَاهِدِ  
تَرْجِيْهِهِ وَاسْتِنَانِ مِنْهُ وَجِهَ تَقْدِيرِ قَوْلِهِ لَكَ عَلَى الْحَدِّ  
وَأَنْ كَانَ الْمَقَامُ لَكُنْهُ مَقَامَ الْمَهْدِ يُعْتَضِدُ تَقْدِيرِهِ وَيَصِحُّ أَنْ  
يَكُونَ التَّقْدِيرُ لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّشْرِفِ وَأَنْ يَكُونَ لِتَأْكِيدِ الْإِخْتِصَاصِ  
الْمُسْتَفَادِ مِنْ كَلِمَةِ الْإِلَامِ إِذْ تَقْدِيرُ الْخَبَرِ أَيْضًا يُفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ  
وَالْمَهْدُ مِنْ مَنِّ عَلَيْهِ وَمَا نَفَى لِتَرْكِ الْمَهْدِ مِنْهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى لِأَنْتَ  
وَفِي هَذَا التَّأْتِيَةِ الْإِسْتِغْنَاءُ بِإِنْ اسْتِغْنَاءُ الْإِسْتِغْنَاءِ فَانِ الْمَصْدَرُ يُشْتَقُّ مِنَ  
صَدَقْتَ نَكْمًا بِالْمَنْ وَالْأَدْيِ مَدْفُوعٌ بِأَنْ الْمَهْدِ عَنْهُ هُوَ مَهْدُ الْمُعْتَمَرِ  
لِإِسْتِنَانِ الْمَنِّ عَلَيْهِ وَأَيْضًا الْمَخَاطِبُ بِمَحْضُوصِ بَعْدِ اللَّهِ تَعَالَى

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قَلِيلًا مَتَّوْنَا  
عَلَى إِسْلَامِكَ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْكُمْ لِلْإِيمَانِ وَعَلَى تَنْبِيْهِكَ  
الصلوة والتحية سلك ههنا في التقدير الطريقة السابقة  
تعظيمًا لشأنه وإفادة للاختصاص مع بعض التكات السابقة  
هناك ولو اورد المصنف الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم  
كلية أن وأما للاشتباه فإذا جازم المصنف  
عليه فلا حاجة إلى التقدير ثم يحتاج إليه أن جعل  
على الكلية جازم المناسبات للقارئ على أن يسمي  
العلوم عليه ومطلقا فاقضوهه جازم جازم به  
في الشفا

الصلوة على الله عليهم التحيات والسلام كما هو دأب سائر المصنفين  
لأن أولي إذا قلت بكل ما تم خبري أن كنت ناقلا بآي وجه  
كان فيطلب منك الصححة أي صححة النقل أن لم تكن معلومة  
للطالب لأن لو كانت معلومة فطلبها لا يليق بحال المناظر  
من حيث هو المناظر لأن عرضه اظها والصواب تدبراً ومدعيها  
وهو من نصب لنفسه لاثبات الحكم أما بالدليل أو التنبية  
فإنه لا دليل فيطلب منك الدليل على تلك الدعوى وذلك إذا كان  
المطلوب نظرياً غير معلوم إذ لو كان يدعيها أو نظرياً معلوماً  
فلا يطلب الدليل إذ الدليل هو المركب من قضيتين للنادي  
بمحور نظري ولا بد أن يلاحظ ههنا مثل ما مرنا وهذا  
التعريف أولي من التعريف المشهور وهو ما يلزم من العلية عرضه أهما ران  
العلم بشي آخر ولا يمنع النقل والمدعي الأبحار إذ المنع في  
عرفهم طلب الدليل على مقدمته أي على مقدمته الدليل فالذي

الذي كانت المقدمة جزء منه ليس هو الدليل الذي يطلب  
على تلك والمداد المقدمه ههنا على ما فصل هي ما سوف عليه  
وأيضا قلنا على ما فصل هي ما سوف عليه

وأيضا قلنا على ما فصل هي ما سوف عليه

وأيضا قلنا على ما فصل هي ما سوف عليه

وأيضا قلنا على ما فصل هي ما سوف عليه

وأيضا قلنا على ما فصل هي ما سوف عليه

وأيضا قلنا على ما فصل هي ما سوف عليه